

برنامج تطوير
القطاع المالي



رؤية
VISION
2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

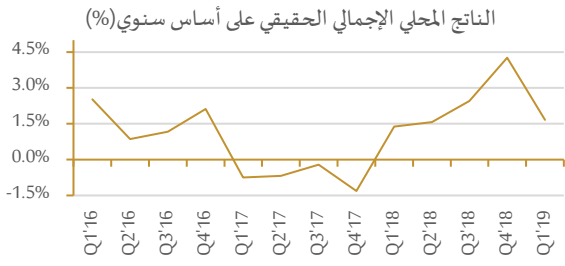
برنامج تطوير القطاع المالي

النشرة الربعية – الربع الثاني 2019م

أهم الملامح: عجز في ميزانية الربع الثاني 2019، نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول

نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من عام 2019 (%)*

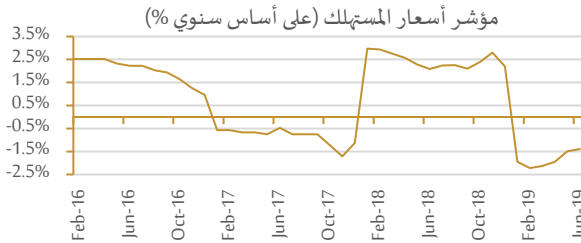
- ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة لعام 2010) بنسبة 1.7% على أساس سنوي، ومتراجحاً من نمو نسبته 4.3% في الفترة السابقة (والتي تم تعديلها من القراءة الأولية البالغة 3.6% في الربع الرابع من عام 2018).
- جاء النمو المتحقق في الناتج المحلي الإجمالي مدفوعاً بالقطاع غير النفطي الذي ارتفع بنسبة 2.1% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2019. وسجل القطاع النفطي زيادة بنسبة 1.0% على أساس سنوي خلال هذا الربع.



* استناداً إلى البيانات الأولية.

مؤشر أسعار المستهلك

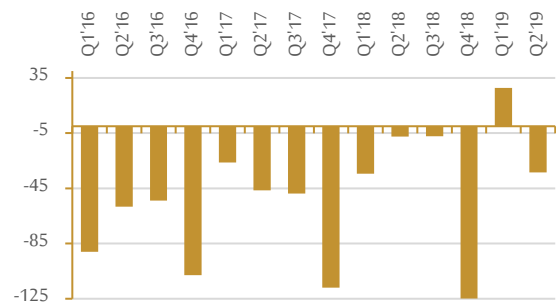
- انخفض مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 1.4% على أساس سنوي في يونيو 2019، ليواصل معدلاته السالبة بذلك للشهر السادس على التوالي. متأثراً بتراجع أسعار السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 7.2%؛ بينما شهدت المطاعم والفنادق زيادة بنسبة 1.9% خلال الشهر. وكذلك زيادة في الأطعمة والمشروبات والتعليم بلغت 1.3%.



ملحات على ميزانية النصف الأول من عام 2019

- إنخفض عجز الميزانية خلال النصف الأول من عام 2019 إلى نحو 5.7 مليار ريال مقابل 41.7 مليار ريال في الفترة المماثلة من العام الماضي. ويرجع ذلك بالأساس إلى نمو الإيرادات بنحو 15% ورغم نمو النفقات بنحو 6% خلال نفس الفترة.
- فقد ارتفع إجمالي الإيرادات بنسبة 15% على أساس سنوي إلى 506.1 مليار ريال سعودي نتيجة ارتفاع الإيرادات غير النفطية بنسبة 14% مدفوعة بتحسين النشاط الاقتصادي وإستكمال تنفيذ مبادرات تنمية الإيرادات غير النفطية بالإضافة إلى تحسن أداء الإدارة الضريبية في تحصيل التسويات مع بعض القطاعات.
- كما ارتفعت إيرادات القطاع النفطي بنسبة 15% على أساس سنوي إلى 343.9 مليار ريال سعودي، إستفادة من الأرباح الإستثنائية للنفط.
- في الوقت نفسه ارتفع إجمالي المصروفات بنسبة 6% على أساس سنوي إلى 511.8 مليار ريال سعودي خلال النصف الأول من عام 2019 نتيجة زيادة الإنفاق على البرامج الإجتماعية وحزم تحفيز القطاع الخاص بالإضافة إلى التقدم في تمويل المشروعات الكبرى وبرايم تحقيق رؤية المملكة 2030م.
- وقد ارتفع الإنفاق الرأسمالي بنسبة 22% على أساس سنوي إلى 90.2 مليار ريال سعودي، في حين ارتفعت النفقات التشغيلية بنسبة 3.4% على أساس سنوي إلى 421.5 مليار ريال سعودي في النصف الأول من عام 2019.
- في إطار الإلتزام بخطة الإصدارات المعلنة في بداية الميزانية، تم خلال النصف الأول من العام إصدار 28.1 مليار ريال إصدارات خارجية و 39.7 مليار ريال إصدارات داخلية. وفي ضوء ذلك بلغ رصيد الدين العام في نهاية يونيو 2019 نحو 627.8 مليار ريال سعودي مقابل 536.9 مليار في يونيو من العام السابق.

عجز / فائض الميزانية (مليار ريال سعودي)

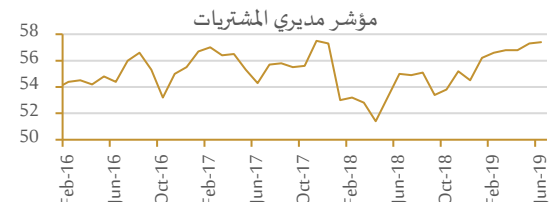


مؤشر مديري المشتريات

مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية تنشئان مركز فنتك السعودية في مركز الملك عبد الله المالي دعماً لقطاع التقنيات المالية بالمملكة

وقع معالي الدكتور/ أحمد بن عبد الكريم الخلفي، محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي، ومعالي الأستاذ/ محمد بن عبد الله القوي، رئيس مجلس هيئة السوق المالية، مذكرة تفاهم لإنشاء مركز فنتك السعودية بالشراكة مع مركز الملك عبد الله المالي خلال مؤتمر القطاع المالي لعام 2019، يذكر بأن مركز فنتك السعودية هو إحدى مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي الذي تقوده وتدعمه مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية لفتح نافذة لتقديم خدمات مالية مبتكرة.

ارتفع مؤشر مديري المشتريات لدى بنك الإمارات دبي الوطني الخاص بالمملكة العربية السعودية ارتفاعاً طفيفاً ليصل إلى أعلى مستوى له في 19 شهراً من 57.3 في مايو 2019 إلى 57.4 في يونيو 2019، وذلك بفضل تسارع وتيرة النمو في الطلبات الجديدة. وتشير قراءة المؤشر فوق 50 إلى حدوث توسع في النشاط؛ وفي المقابل تشير قراءة المؤشر تحت 50 إلى حدوث انكماش.



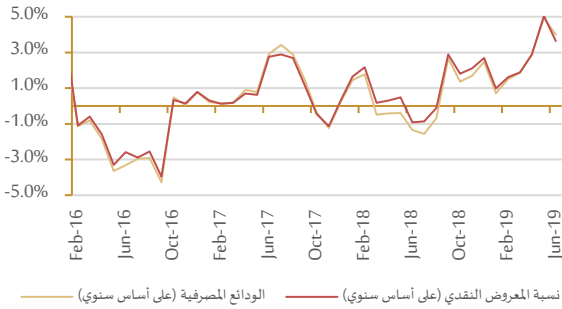
الاقتصاد الكلي والسوق المالية

مراجعة الاقتصاد الكلي

نمو عرض النقود (ن 3) والودائع المصرفية (%)

ارتفع المعروض النقدي (ن 3) بنسبة 3.6% على أساس سنوي في يونيو 2019 وارتفع بنسبة 2.9% على أساس ربعي. وحقق المعروض النقدي (ن 1) نمواً بنسبة 4.2%، في حين زادت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 2.8% على أساس سنوي. وارتفع إجمالي الودائع المصرفية بنسبة 4% على أساس سنوي وبنسبة 2.9% على أساس ربعي في يونيو 2019.

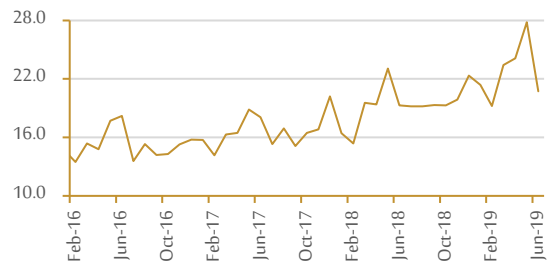
نمو عرض النقود و الودائع المصرفية



عمليات نقاط البيع

ارتفع إجمالي مبالغ عمليات نقاط البيع بنسبة 7.4% على أساس سنوي إلى 20.7 مليار ريال سعودي في يونيو 2019 من 19.3 مليار ريال سعودي في يونيو 2018. وفي الربع الثاني من عام 2019، بلغ إجمالي مبالغ عمليات نقاط البيع 72.7 مليار ريال سعودي (بارتفاع نسبته 17.7% على أساس سنوي وبنسبة 13.5% على أساس ربعي).

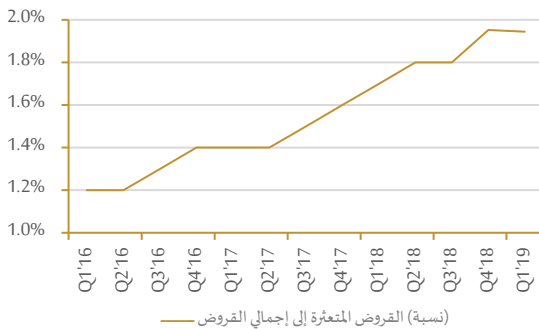
عمليات نقاط البيع (مليار ريال سعودي)



القروض المتعثرة كنسبة من إجمالي القروض (نسبة القروض المتعثرة)

انخفضت نسبة القروض المتعثرة بشكل طفيف إلى 1.9% في الربع الأول من عام 2019 (أحدث البيانات المتاحة) من 2.0% في الربع الرابع من عام 2018

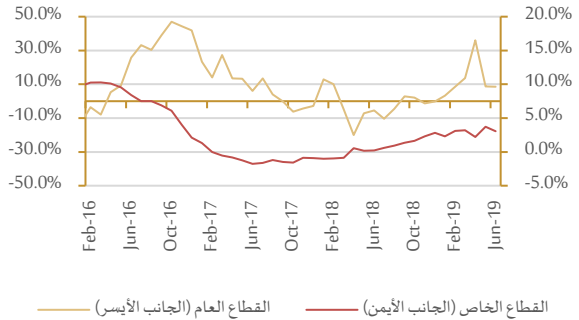
نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض



نمو الائتمان المصرفي (%)*

حقق الائتمان المصرفي (للقطاعين العام والخاص) نمواً بنسبة 3.3% في يونيو 2019 على أساس سنوي وبنسبة 1.1% على أساس ربعي. وشهد ائتمان القطاع العام ارتفاعاً بنسبة 8.6% على أساس سنوي، في حين شهد انخفاضاً بنسبة 2.2% على أساس ربعي. وارتفع الائتمان المصرفي للقطاع الخاص بنسبة 3.1% في يونيو على أساس سنوي وارتفع بنسبة 1.2% على أساس ربعي.

نمو الائتمان المصرفي (على أساس سنوي) (القطاع العام مقابل القطاع الخاص)



*الائتمان المصرفي للقطاع العام لا يشمل السندات الحكومية وشبه الحكومية



نظرة عامة على الأسواق المالية

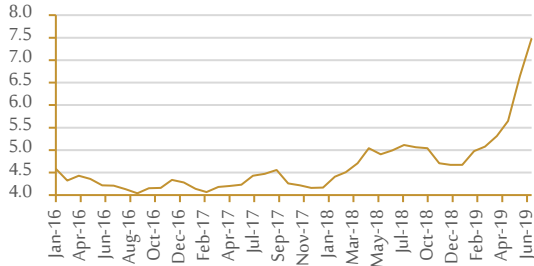
مؤشر السوق الرئيسية (تداول)

حقق مؤشر سوق الأسهم السعودية (تداول) أفضل أداءً بين مؤشرات أسهم دول مجلس التعاون الخليجي في يونيو 2019 حيث ارتفع 3.6% خلال الشهر. بينما حقق مؤشر تداول ثاني أفضل أداء (حيث ارتفع بنسبة 12.7%) منذ بداية العام حتى تاريخه وارتفعت القيمة السوقية للأسهم في سوق الأسهم السعودية بنسبة 12.0% منذ بداية العام حتى تاريخه وبنسبة 18.0% في العامين الأخيرين.

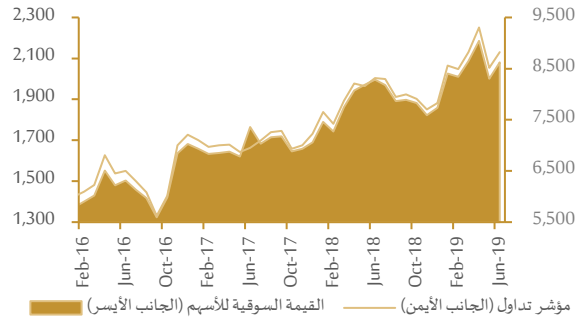
ملكية المستثمرين الأجانب

شهدت ملكية المستثمرين الأجانب في الأسهم السعودية ارتفاعاً ملحوظاً في الربع الثاني من عام 2019 من 5.3% في مارس 2019 إلى 7.5% في يونيو 2019، ويعكس هذا جاذبية السوق المالية السعودية مع تنامي ثقة المستثمرين بعد الإدراج في مؤشري فوتسي (FTSE) ومورغان ستانلي (MSCI) للأسواق الناشئة.

ملكية المستثمرين الأجانب (%)



القيمة السوقية للأسهم

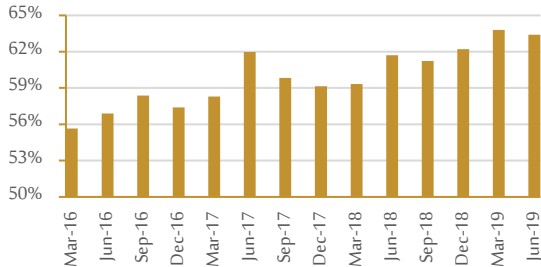


مؤشر تداول (الجانب الأيمن) القيمة السوقية للأسهم (الجانب الأيسر)

تركيز السوق في أكبر 10 شركات

انخفضت نسبة القيمة السوقية لأكثر 10 شركات مدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) إلى 63.1% بنهاية يونيو 2019، مقارنة بنسبة 63.4% المسجلة في نهاية مارس 2019.

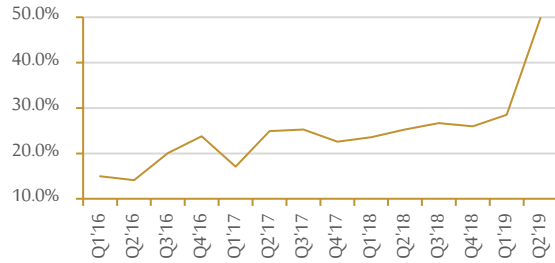
القيمة السوقية لأكثر 10 شركات (%)



حصة المستثمرين المؤسساتيين من قيمة التداول

ارتفعت حصة المستثمرين المؤسساتيين من إجمالي قيمة التداول ارتفاعاً ملحوظاً في الربع الثاني من عام 2019 إلى متوسط ربع سنوي بلغت نسبته 49.9% مقارنة بنسبه 28.6% في الربع الأول من عام 2019. وجاءت الزيادة الكبيرة خلال شهري مايو ويونيو مدفوعة بتدفقات نتيجة الإدراج في مؤشري فوتسي (FTSE) ومورغان ستانلي (MSCI) للأسواق الناشئة.

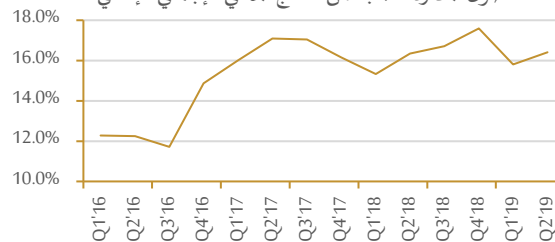
حصة المستثمرين المؤسساتيين من قيمة التداول



الأصول المدارة (% من الناتج المحلي الإجمالي)

ارتفعت الأصول المدارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى 16.5% في الربع الثاني من عام 2019 من 15.8% في الربع الأول من عام 2019. وحققت الأصول المدارة ارتفاعاً بنسبة 3.9% على أساس ربعي إلى 484.2 مليار ريال في الربع الثاني من عام 2019. بينما ارتفعت 14.7% على أساس سنوي.

الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي



أهم اللحظات عن تطورات القطاع المالي

تنفيذ المرحلة الثانية والثالثة من إدراج المملكة العربية السعودية في مؤشر فوتسي راسل للأسواق الناشئة والمرحلة الأولى من مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة

أحدث تنفيذ المرحلة الثانية والثالثة من مراحل انضمام السوق المالية السعودية (تداول) إلى مؤشر الأسواق الناشئة "فوتسي راسل" والمرحلة الأولى لانضمام السوق لمؤشر "إم إس سي أي" للأسواق الناشئة، ارتفاعاً كبيراً في متوسط حجم تداولات المستثمرين الأجانب خلال الربع الثاني من عام 2019م ليصل حجم التداولات إلى 77 مليار ريال سعودي والتي تشكل 29.5% من إجمالي القيمة المتداولة في السوق، مقارنة بـ 18 مليار ريال سعودي (أي ما نسبته 10.2% من إجمالي القيمة المتداولة في السوق) خلال الربع الأول من العام نفسه. حيث سجلوا المستثمرون الأجانب عمليات شراء في الأسهم السعودية بقيمة 96 مليار ريال سعودي مقابل عمليات بيع 57 مليار ريال سعودي. كما ارتفعت نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للأسهم إلى 7.46% خلال الربع الثاني من عام 2019م مقارنة بـ 5.30% خلال الربع الأول من العام نفسه.

ارتفع حجم تداول المستثمر المؤسسي إلى 50% من إجمالي حجم التداول

بعد تنفيذ المرحلة الثانية والثالثة من خطة الإدراج في مؤشر فوتسي راسل للأسواق الناشئة والمرحلة الأولى من خطة الإدراج في مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة، شهدت سوق الأسهم السعودية نمواً ملحوظاً في حجم التداول ليصل إلى 262.1 مليار ريال سعودي في الربع الثاني من عام 2019م مقارنة بنسبة 176.9 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2019م. وتنعكس هذه الزيادة في قيم تداول المستثمر المؤسسي التي ارتفعت إلى 50% مقارنة بنسبة 29% في الربع الأول من عام 2019م. وبأتى ذلك نتيجة للتطورات المستمرة في سوق الأسهم السعودي التي تهدف إلى خلق بيئة استثمارية جاذبة تدعم نمو الاقتصاد الوطني. وقد ساهم الإدراج في مؤشرات الأسواق الناشئة دوراً مهماً في زيادة تدفق الأموال من المستثمرين المؤسساتيين.

وزارة التجارة ومؤسسة النقد العربي السعودي تصدران قواعد جديدة بشأن عمليات البيع بالتقسيط

أعلنت وزارة التجارة والاستثمار ومؤسسة النقد العربي السعودي عن بدء العمل في تنفيذ الترتيبات التنظيمية الجديدة لعمليات البيع بالتقسيط. وستساعد هذه الخطوة في تنظيم سوق التمويل في المملكة وتقليل التفاوتات في المتطلبات التنظيمية، كما أن هذه الخطوة تهدف إلى حماية النظام المالي، وتنظيم التمويل العادل والمسؤول، وتقليل المعاملات غير العادلة، وحماية المستهلكين.

منظومة جديدة من "المدفوعات السعودية" لتسهيل وتسريع الحوالات بين البنوك

وقعت مؤسسة النقد العربي السعودي ممثلة عبر "شبكة المدفوعات السعودية" مع شركة فوكالينك (Vocalink) وشركة أي بي إم (IBM) لتطوير نظام مدفوعات فورية جديد من المتوقع إطلاقه في نهاية عام 2020م. والهدف من هذا النظام هو في المقام الأول تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال زيادة كفاءة النظام المالي وفعاليته. وسينعكس هذا الأمر بصورة إيجابية على نمو المعاملات التجارية والمساهمة في التحرك نحو مجتمع غير نقدي. وتماشى هذه المبادرة مع أهداف برنامج تطوير القطاع المالي لتحقيق التحول الرقمي في قطاع المدفوعات.

في يوم الأربعاء 1 مايو 2019م، بدأت المرحلة الثانية من إدراج السوق السعودي في مؤشر فوتسي راسل للأسواق الناشئة، وكان حجم الشريحة للمرحلة الثانية 15%، ليصل المجموع إلى 25%. وبدأت المرحلة الثالثة يوم الاثنين، 24 يونيو 2019م، بشريحة حجمها يبلغ 25%، ليصل المجموع إلى 50%. وسيجرى إدراج السوق المالية السعودية (تداول) في مؤشر الأسواق الناشئة عبر خمس شرائح، وتنتهي الشريحة الأخيرة في مارس 2020م. وتشير التقديرات إلى أن وزن مؤشر السوق السعودي يبلغ 0.25% في سلسلة مؤشر فوتسي للأسواق العالمية (FTSE Global Equity Index Series) و 2.7% في مؤشر (FTSE Emerging All Cap Index). بالإضافة إلى ذلك، بدأت المرحلة الأولى من إدراج السوق السعودي في مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة يوم الأربعاء، 29 مايو 2019م، ومن المتوقع أن تبدأ المرحلة الثانية في أغسطس من هذا العام وسيشكل بذلك وزن السوق السعودية 2.8% من حجم مؤشر "إم إس سي أي" للأسواق الناشئة، والذي يعد أكبر المؤشرات العالمية للأسواق الناشئة حجماً حيث تقدر الأصول التي تتبع هذا المؤشر بنحو 2 ترليون دولار. وعلاوة على ذلك، يبلغ إجمالي التدفقات النقدية من المستثمرين بعد الإدراج في مؤشر فوتسي للأسواق الناشئة حتى هذه المرحلة حوالي 9 مليارات ريال ، . وبلغ إجمالي التدفقات النقدية الواردة من المستثمرين الذين يتبعون مؤشر "إم إس سي أي" للأسواق الناشئة بنحو 21.3 مليار ريال.

وافقت السوق المالية السعودية (تداول) على خفض القيمة الاسمية للصبوك المحلية المدرجة الصادرة عن حكومة المملكة العربية السعودية

أعلنت السوق المالية السعودية (تداول) قرارها بالموافقة على الطلب المقدم من وزارة المالية لخفض القيمة الاسمية للصبوك المحلية المدرجة الصادرة عن حكومة المملكة العربية السعودية، وذلك نتيجة لخفض القيمة الاسمية من مليون ريال سعودي إلى 1,000 ريال سعودي للصبك دون تغيير في حجم الإصدارات التسعة والعشرين. وعلى هذا الأساس، بدأ تطبيق هذا التغيير اعتباراً من 9 يونيو 2019م.

السوق المالية السعودية (تداول) تعلن عن إدراج صبوك الدين الحكومي وتداولها في الأسواق المالية السعودية

في الربع الثاني من عام 2019م، أصدرت السوق المالية السعودية (تداول) قرارها بالموافقة على طلب إدراج صبوك الدين الصادرة عن حكومة المملكة العربية السعودية والمقدمة من وزارة المالية بقيمة إجمالية قدرها 9.25 مليار ريال سعودي. كما أصدرت تداول قرارها بالموافقة على طلب إدراج صبوك الدين من فئة مدرجة سابقة بقيمة إجمالية بلغت 7.96 مليار ريال سعودي.

هيئة السوق المالية تعلن عن التعليمات المنظمة لتملك المستثمرين الاستراتيجيين الأجانب حصصاً استراتيجية في الشركات المدرجة

استمراراً لدور هيئة السوق المالية في تنظيم سوق رأس المال وتطويره، وفي إطار جهودها لتعزيز كفاءة السوق وجاذبيته وتوسيع قاعدة الاستثمار المؤسسي، وتماشياً مع خطة الهيئة الاستراتيجية (برنامج الريادة المالية) وأهداف برنامج تطوير القطاع المالي، أصدر مجلس الهيئة قراره باعتماد التعليمات الخاصة بملكية المستثمرين الاستراتيجيين الأجانب في الشركات المدرجة لتصبح سارية من تاريخ نشرها.



تداول وإيداع يعلنان عن تعديلات في رسوم الخدمات لسوق الصكوك والسندات

أعلنت السوق المالية السعودية (تداول) وشركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع) أنه سيتم إعادة هيكلة الرسوم والعمولات المفروضة على الصكوك والسندات، وذلك تماشياً مع برنامج تطوير القطاع المالي لتطوير السوق المالية، وتشمل التغييرات تخفيض المقابل المالي المتعلق بخدمة إنشاء سجل مالكي الأوراق المالية والمقابل المالي السنوي. بالإضافة إلى ذلك، تشمل هذه التغييرات تخفيض الحد الأدنى للمقابل المالي السنوي الذي تتقاضاه تداول للإدراج وإضافة الحدود القصوى للإصدارات الأولى واللاحقة. ونفذت التغييرات اعتباراً من 9 يونيو 2019.

تداول تعلن عن تعديل قواعد التداول والعضوية

أعلنت السوق المالية السعودية (تداول) عن تعديل قواعد التداول والعضوية وأصبحت القواعد المعدلة سارية المفعول اعتباراً من 19 مايو 2019 ونشرت على الموقع الإلكتروني لتداول.

أصدرت وكالة موديز لخدمات المستثمرين تحديثاً على التقرير الائتماني الخاص بها بشأن المملكة العربية السعودية الذي يؤكد التصنيف "A1" (نظرة مستقبلية مستقرة)

حدّثت وكالة التصنيف الائتماني (موديز) التقرير الائتماني للمملكة (A1) مع نظرة مستقبلية مستقرة) حيث أشارت إلى أن النظرة المستقرة تشير إلى أن المخاطر على التصنيف الائتماني متوازنة بشكل عام، بحيث يمكن مع مرور الوقت لبرامج الإصلاح الاقتصادي، بما في ذلك خطط برنامج التوازن المالي، أن تعكس التطورات الايجابية على القدرة التنافسية وفرص العمل في القطاع الخاص مع توجه الحكومة إلى تحقيق التوازن المالي بحلول عام 2023م.

وتوقعت وكالة موديز أن ينمو إجمالي الناتج المحلي السعودي بنسبة 2.5% سنوياً لعامي 2019 و2020. كما صرحت الوكالة أن خطط تنوع اقتصاد المملكة بعيداً عن النفط قد تسهم في نمو الاقتصاد على المدى المتوسط والطويل. وأشارت كذلك إلى أن رؤية المملكة تحظى بدعم كبير على الصعيد المحلي ولا يزال النشاط في تحقيق مستهدفاتها مرتفعاً للغاية".

وزارة المالية تعلن لأول مرة في تاريخ المملكة عن أول عملية طرح عام لصكوك لـ 30 سنة في السوق المحلية

أعلن مكتب إدارة الدين العام في وزارة المالية عن نجاح إصدار صكوك مدتها 30 سنة في السوق المحلية، والتي يجلب أجل استحقاقها في عام 2049. وتتجاوز هذه الصكوك بمدة تبلغ 15 عاماً و20 عاماً مقارنة بأجل استحقاق إصدار الشهر الماضي وإصدارات عام 2018، على التوالي. وسيوفر هذا الإصدار أيضاً منتجاً استثمارياً جديداً في السوق المحلية وسيكون ذا قيمة لتسعير التمويل طويل الأجل في المملكة.

وكان هناك طلب كبير على هذا الإصدار البالغة مدته 30 سنة، بما يعادل 9.25 مليار ريال سعودي، وهو ما يقارب 80% من إجمالي إصدارات أبريل. وهذا يدل بوضوح على ثقة المستثمرين في اقتصاد المملكة وإيمانهم برؤية 2030.

مؤسسة النقد: 14 شركة جديدة للعمل في البيئة التجريبية لسوق الخدمات المالية المبتكرة

أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما"، التصريح لعدد أربع عشرة شركة جديدة للعمل في البيئة التنظيمية التجريبية (Sandbox) لتقديم خدمات التكنولوجيا المالية في المملكة، ليرتفع بذلك إجمالي عدد الشركات إلى إحدى وعشرون شركة، وقد صممت مؤسسة النقد العربي السعودي مؤخراً بيئة تنظيمية تجريبية لفهم تأثير التقنيات الجديدة في سوق الخدمات والمنتجات المالية السعودية وتقييمها. كما تهدف إلى تحويل المملكة إلى مركز مالي ذكي، مما يسمح للشركات المحلية والدولية باختبار حلول رقمية جديدة لطرحها في المملكة. وهذا يشكل جزءاً من مبادرة برنامج تطوير القطاع المالي "فتح الخدمات المالية لأنواع جديدة من الجهات الفاعلة".

مؤسسة النقد العربي السعودي تمنح الرخصة المصرفية لبنك كريديت سويس

أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي ترخيصاً لبنك كريديت سويس، ويأتي هذا في إطار جهود المؤسسة لتحقيق أحد الأهداف الاستراتيجية ضمن نطاق برنامج تطوير القطاع المالي. ومن المتوقع أن يحقق بنك كريديت سويس قيمة مضافة إلى القطاع المصرفي السعودي عن طريق تعزيز نمو القطاع الخاص من خلال تلبية الاحتياجات المالية ووضع حلول مالية مبتكرة، وهذا بدوره سيساعد في تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء وخلق فرص عمل.

المملكة العربية السعودية تحصل على العضوية الكاملة في مجموعة العمل المالي

منحت مجموعة العمل المالي عضوية المجموعة الكاملة للمملكة العربية السعودية، ليصل إجمالي عدد الأعضاء الحاصلين على العضوية الكاملة في المجموعة إلى 39 عضواً. والمملكة هي أول دولة عربية تحصل على عضوية مجموعة العمل المالي. وكانت المملكة قد تلقت دعوة في عام 2015 من مجموعة العمل المالي للانضمام إليها بصفة مراقب. ووجهت الدعوة إلى المملكة تقديراً لجهودها وتدابيرها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، وامتثالها للمعايير والشروط الدولية، والتزامها بجميع الاتفاقيات الدولية والثنائية ذات الصلة.

"منصة إيصال"، مبادرة مؤسسة النقد العربي السعودي في تطوير القطاع المالي، تفوز بجائزة أفضل ابتكار تقني لمدفوعات قطاع الأعمال بالشرق الأوسط 2019

أطلقت مؤسسة النقد العربي السعودي المرحلة الاختيارية لمنصة إيصال في مارس 2018. وإيصال هي منصة إلكترونية لدفع فواتير الأعمال جرى تطويرها بواسطة نظام "المدفوعات السعودية". وتوفر المنصة حلاً متكاملًا لجميع عمليات الفوترة والدفع في قطاع الأعمال عن طريق تسهيل التفاعلات بين المورد والمشتري، مما يسهل على جميع الأطراف تتبع حالة المدفوعات الصادرة خلال جميع المراحل. وتعد هذه الجائزة إحدى الجوائز المقدمة من مؤتمر ومعرض تكنولوجيا الاقتصاد الرقمي (سيملس 2019).

مؤسسة النقد تؤكد: رفع مستوى الشمول المالي في المملكة هدف استراتيجي نسعى لتحقيقه

تعمل مؤسسة النقد العربي السعودي على رفع مستوى الشمول المالي في المملكة، وهو أحد الأهداف الرئيسية لبرنامج تطوير القطاع المالي. ويسعى البرنامج إلى مساعدة الأفراد والمؤسسات على الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية المصرح بها لدمجها في النظام المالي الرسمي من أجل ضمان العدالة والشفافية وحماية العملاء، ويعد الشمول المالي وسيلة فعالة لتعزيز الاستقرار، وتعميق النظم المالية وتنويعها، ودعم فرص التنمية المستدامة.

إنشاء صندوق دعم المشاريع كمبادرة حزم التحفيز لدعم استمرارية واستكمال المشاريع وإنجازها

يركز صندوق دعم المشاريع البالغ قيمته 10.0 مليارات ريال سعودي على توفير دعم تمويلي للمشاريع الكبرى في القطاعات التالية - الصحية والتعليمية والسياحية والتطوير العقاري

وتتمثل الأهداف الرئيسية لصندوق دعم المشاريع فيما يلي: (1) زيادة مشاركة القطاع الخاص عن طريق تقديم قروض للمشاريع في القطاعات ذات الأولوية؛ (2) تعظيم الأثر الاقتصادي عبر توفير فرص وظيفية؛ (3) تشجيع التنوع الاقتصادي عن طريق تمويل المشاريع في مختلف مناطق المملكة.



مؤشرات برنامج تطوير القطاع المالي

مؤشرات البرنامج	خط الأساس	القيمة الحالية	التزامات 2020
حصة المعاملات غير النقدية كنسبة من إجمالي المعاملات (%)	18%	23%	28%
عدد البالغين الذين لديهم حساب مصرفي (%)	74%	-	80%
عدد الجهات الفاعلة في مجال التكنولوجيا المالية	0	يقاس في 2020	3
قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من قروض البنوك (%)	2%	5.9%	5%
نسبة تغطية أنواع التأمين (%)	38% (الصحي) 45% (المركبات)	-	45% (الصحي) 75% (المركبات)
الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	12%	16.5%	>=22%
نسبة التركيز في السوق لأكثر 10 شركات بحسب القيمة السوقية (%)	57%	63.1%	55%
حجم تداول المستثمر المؤسسي كنسبة من إجمالي حجم التداول (%)	18%	49.9%	>=20%
نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للأسهم (%)	4%	7.46%	>=15%
عدد المنشآت متناهية الصغر والصغيرة المدرجة كنسبة من إجمالي عدد الشركات المدرجة (%)	34%	42.08%	>=40%
نسبة حسابات الاستثمار التي تم فتحها عبر إجراءات "اعرف عميلك" الإلكتروني (%)	0%	يقاس في نهاية عام 2019	10%
الحد الأدنى لقيمة الأسهم الحرة كنسبة من إجمالي القيمة السوقية للأسهم (%)	46%	47.28%	>=45%
إجمالي المدخرات المحققة في منتجات الادخار، مليار ريال سعودي	315	-	400
عدد الأنواع المتاحة من منتجات الادخار، رقم كامل	4	6	9
نسبة مدخرات الأسر على أساس منتظم (%)	19%	-	29%
نسبة الحسابات التي تم فتحها عبر إجراءات "اعرف عميلك" الإلكترونية (%)	-	3%	10%
نسبة الادخار للأسر من الدخل المتاح (%)	6.2%	-	7.5%

برنامج تطوير القطاع المالي

برنامج تطوير القطاع المالي هو أحد البرامج التنفيذية، التي أطلقها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية؛ لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030. ويسعى البرنامج إلى تطوير القطاع المالي؛ ليكون قطاعاً مالياً متنوعاً وفعالاً لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنوع مصادر الدخل فيه، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار. وسيحقق البرنامج اهدافه من خلال تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، وتعزيز وتمكين التخطيط المالي، وضمان إنشاء سوق مالية متقدمة دون المساس بالأهداف الاستراتيجية، التي تهدف إلى الحفاظ على استقرار القطاع المالي.

المصادر: وزارة المالية، ومؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، وهيئة السوق المالية، والهيئة العامة للإحصاء، وشركة السوق المالية السعودية (تداول)، وبلومبرغ، ورويتز إيكون.

*تم تنقيح وتحديث بيانات فروع المصارف الأجنبية العاملة في المملكة طبقاً للممارسات الدولية و دليل الاحصاءات النقدية و المالية في النشرة الإحصائية الشهرية لمؤسسة النقد

هذا التقرير تم نشره من قبل مكتب برنامج تطوير القطاع المالي. للاستفسارات أو التعليقات تأمل التواصل عبر البريد الإلكتروني fsdp@mof.gov.sa أو

لمزيد من المعلومات يُرجى زيارة الموقع التالي: <https://vision2030.gov.sa/ar/FSDP>



برنامج تطوير
القطاع المالي



رؤية VISION
2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA